صناعة التأمين التكافلي: الواقع، التحديات والآفاق

د. العرابي مصطفى
جامعة طاهري محمد ببشار، الجزائر
Mlarabi82@yahoo.fr

د. نذير غانية
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر
nadhir-ghania@unin-eloued.dz

Takaful Insurance Industry: Reality, Challenges and Prospects

Dr. Larabi Moustapha
Bechar University / Algeria

Dr. Ghania Nadhir
El oued University / Algeria

Received: 2017 Accepted: 2017 Published: 2017

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى عرض الاطار المفاهيمي للتأمين التكافلي ورصد واقع وآفاق هذه صناعة وتحدياتها واستشراف أفاقها ومتطلبات نجاحها؛ وقد خلصت الدراسة إلى صناعة التأمين التكافلي ترتكز بشكل كبير في دول مجلس التعاون الخليجي وجنوب شرق آسيا بقيادة كل من المملكة العربية السعودية وماليزيا وأن هذه الصناعة شهدت تطورا ملحوظا خلال السنوات الماضية ومن المتوقع أن تتزايد في النمو؛ كما خلصت الدراسة إلى أن قطاع التأمين التكافلي يواجه عدة تحديات أبرزها نقصا حادا في الكوادر البشرية المؤهلة تأهيلا فقهياً وفنياً لإدارة خدمات التأمين التكافلي.

الكلمات المفتاحية: تمويل إسلامي، تأمين تقليدي، تأمين تكافلي، سوق التأمين التكافلي، فائض تأميني.

رموز jel: G22

Abstract:

This study aims at presenting the conceptual framework for Takaful insurance and monitoring the reality and prospects of this industry and its challenges and prospects and the requirements of success. This study concluded that the Takaful insurance industry is heavily based in the GCC and South East Asia led by Saudi Arabia and Malaysia and that the industry has developed. This study concluded that the Takaful insurance sector faces several challenges, notably as the market is facing a severe shortage of qualified staff who understand both technical insurance principles and have an adequate awareness of Shariah finance.

***Key Words**: Islamic finance; Traditional insurance; Takaful insurance ; Takaful insurance market- Insurance surplus .*

***(JEL) Classification:** G22*

مقدمة:

يعتبر نظام التأمين أحد أنواع نوع الأنشطة الاقتصادية والخدمية الحديثة التي تعمل على تحقيق الأمن والاستقرار على جميع المستويات سواء للأفراد أو المشروعات، وقد شهد هذا النظام تطوراً في هذا العصر لما للتأمين من أهمية ضمن هيكل النظام الاقتصادي للبلد من جهة، ولما يلعب من دور كبير في دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية من جهة أخرى، حيث يعتبر أحد حلقات النظام المالي.

لقد أثارت مشروعية عقد التأمين التجاري الجدل الكبير وتم استصدار فتاوى بتحريمه، وأوصى العلماء بالبديل الشرعي وهو نظام التأمين التكافلي الذي ترسخ مفهومه في الدائرة الاقتصادية التأمينية، فظهرت شركات التأمين التكافلي لتساهم في دعم منظومة الاقتصاد الإسلامي.

حظيت صناعة التأمين التكافلي بقبول عموم المسلمين وعلمائهم، لأنها مبنية على أساس التكافل والتعاون، وقد تم صياغة منتجات وخدمات تأمينية تكافلية لتكون بديلاً لعقود التأمين التجاري.

إشكالية الدراسة:

انطلاقا مما سبق، ارتأينا طرح الإشكالية التالية:

ما واقع صناعة التأمين التكافلي؟ وما تحدياته وآفاقه المستقبلية؟

فرضيات الدراسة:

بغية الاجابة على الاشكالية سابقة الذكر، والإحاطة بموضوع البحث من مختلف جوانبه تم طرح الفرضية الرئيسية التالية:

"لقد استطاعت صناعة التأمين الإسلامي أن تحقق نموا كبيرا وتحتل مكانة بارزة في الأسواق الكبرى للتمويل الإسلامي"

أهمية الدراسة:

يعد البحث في موضوع التأمين التكافلي محاولة منا للفت الانتباه حول أهمية نظام التأمين التكافلي، باعتباره بديلاً شرعياً لنظام التأمين التجاري، حيث حظي بقبول عموم المسلمين وعلمائهم وذلك لكونه مبني على أساس التعاون بين المشتركين.

وتزداد هذه الدراسة أهمية في محاولة منا إبراز واقع صناعة التأمين التكافلي وتحدياته وافاقه المستقبلية.

أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذا الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- توضيح ماهية نظام التأمين التكافلي باعتباره بديلاً شرعياً لنظام التأمين التجاري؛
- إبراز صيغ الإدارة المعتمد عليها في إدارة نشاط شركات التأمين التكافلي؛
- رصد واقع صناعة التأمين التكافلي بعرض أهم أسواق التأمين التكافلي وتحدياته واستشراف أفاقه ومتطلبات نجاحه.

منهج الدراسة والأدوات المستخدمة:

قصد الإحاطة بجوانب موضوع الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي و المنهج التحليلي بحيث انتهج المنهج الوصفي لتوضيح الجوانب النظرية للموضوع في حين اعتمد المنهج التحليلي في الدراسة التطبيقية للموضوع التي اشتملت على ابراز واقع صناعة التأمين التكافلي

وتحدياته وافاقه المستقبلية؛ أما عن الأدوات المستخدمة لمعالجة الدراسة فتمثلت في الكتب التي تخصصت في التأمين التكافلي أو ذات صلة، بالإضافة إلى الأبحاث الجامعية والتقارير الصادرة عن الجهات المعنية بالتأمين التكافلي، زيادة على الموقع الرسمية المتاحة على شبكة الانترنت للحصول على المعطيات الرقمية والإحصائيات المتعلقة بالتأمين التكافلي .

حدود الدراسة:

تمثلت حدود الدراسة المكانية في الأسواق الكبرى للتمويل الإسلامي في كل من دول مجلس التعاون الخليجي بالإضافة إلى اندونيسيا وماليزيا، لكونها ذات تجارب رائدة في صناعة التأمين التكافلي.

وتمثلت الحدود الزمنية للدراسة في الفترة (2012-2016).

هيكل الدراسة:

من أجل الإحاطة بجوانب الموضوع، والإجابة على إشكالية الدراسة قسمنا البحث إلى مبحثين:

المبحث الأول كان بعنوان" الإطار المفاهيمي للتأمين التكافلي " والذي تناول المفاهيم المتعلقة بالتأمين التكافلي من مفهومه، خصائصه، مبادئه وكذا الصيغ المطبقة لإدارة شركات التأمين التكافلي؛

أما المبحث الثاني فحاولنا فيه رصد واقع صناعة التأمين التكافلي بعرض أهم أسواق التأمين التكافلي وتحدياتها واستشراف أفاقها ومتطلبات نجاحه.

وفي الأخير الخاتمة التي تستعرض ما توصلنا له من نتائج، وتوصيات.

I : الإطار المفاهيمي للتأمين التكافلي

يجسد نظام التأمين التكافلي معنى التكافل لذلك حظي بقبول عموم الفقهاء والعلماء المسلمين لأنه مبني على أساس التعاون وتوثيق أوامر الأخوة بين أفراد المجتمع، الأمر الذي ساهم في دعم منظومة الاقتصاد الإسلامي.

1-ماهية التأمين التكافلي:

يعرف التأمين الإسلامي (التكافلي، التعاوني) على أنه: "اتفاق بين شركة التأمين الإسلامي باعتبارها ممثلة لهيأة المشتركين (حساب التأمين أو صندوق التأمين) وبين الراغبين في التأمين (شخص طبيعي أو قانوني)، حيث يدفع مبلغ معين في سبيل التبرع لصالح حساب التأمين على أن يدفع له عند وقوع الخطر ويختلف التأمين الإسلامي عن التأمين البسيط والمركب من حيث الهيكلة الإدارية والفنية، على أساس الوكالة بدون أجر أو بأجر." (عمران، 2014،ص74)

وورد في قرار هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية ما نصه: "التأمين التكافلي من عقود التبرع التي يقصد بها أصالة التعاون على تفتيت الأخطار والاشتراك في تحمل المسؤولية عند نزول الكوارث وذلك عن طريق إسهام أشخاص بمبالغ نقدية تخصص لتعويض من يصيبه الضرر، فجماعة التأمين التكافلي لا يستهدفون تجارة ولا ربحا من أموال غيرهم و إنما يقصدون توزيع الأخطار بينهم و التعاون على

تحمل الضرر، و الثاني خلو التأمين التكافلي من الربا بنوعيه ربا الفضل و ربا النسيئة فليست عقود المساهمين ربوية ولا يستغلون ما جمع من أقساط في معاملات ربوية." (سلام و نوري، 2010،ص342).

انطلاقا من التعريفين السابقين يمكن تعريف التأمين التكافلي على: أنه اتفاق أشخاص يكونون معرضين لأخطار متشابهة على تلافي الأضرار الناشئة عن تلك الأخطار، وذلك بدفع اشتراكات في صندوق تأمين له ذمة مالية مستقلة، بحيث يتم منه التعويض عن الأضرار التي تلحق المشتركين من جراء وقوع الأخطار المؤمن لها، ويتولى إدارة الصندوق هيئة مختارة من المؤمن لهم أو شركة مستقلة وتأخذ جهة الإدارة أجرا مقابل إدارة أعمال التأمين، كما تأخذ أجرا أو حصة من الأرباح مقابل استثمارها لأموال الصندوق بصفتها وكيلا بأجر أو مضاربا.

2-مبادئ التأمين التكافلي:

يقوم عقد التأمين التكافلي التأمين التكافلي على مجموعة من المبادئ الأساسية ونوردها فيما يلي: (الخليل، 2011،ص4)

أ. الالتزام بالتبرع: يقوم نظام التأمين على مبدأ التبرع، حيث يلتزم المشترك فيه بالتبرع بقيمة القسط، وما يحصل عليه المؤمن لهم "المشتركون" من تغطية فيعتبر أيضا تبرعا؛

ب. التعاون: يعتبر نظام التأمين كفكر وكنظام تعاون منظم تنظيما دقيقا بين عدد كبير من الناس معرضين جميعا لخطر معين، حتى إذا وقع الخطر على أحدهم تضامن الجميع جميع المشتركين على مواجهته؛

ج. تفادي الاستثمارات المحرمة: يتم استثمار فائض أموال أقساط التأمين التجاري في المجالات التي تحقق أرباحا عالية، بعض النظر عما إذا كانت جائزة أم لا، أو وضع أقساط التأمين في البنوك مقابل فوائد ربوية، أما في نظام التأمين التكافلي فيتم استثمار فائض الاشتراكات بطرق تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية بعيدة من الربا؛ (إسماعيل، 2010،ص24)

د. تفادي الجهالة والغرر: يقوم نظام التأمين التجاري على الجهالة والغرر، لأن عند التعاقد المؤمن يجهل ما إذا سيحصل على مبلغ التأمين أو لا، كما أن المؤمن والمؤمن له يجهلان مقدار التعويض، أما الغرر يدخل في الأجل وهو محرم شرعا؛

ه. تفادي المقامرة والمراهنة: حيث هناك احتمال الكسب والخسارة مثل أن يقوم المؤمن له بدفع قسط معين أملا في أن يحصل على قيمة أكبر في المستقبل وهذا من أشكال المراهنة، أما التأمين التكافلي يأخذ صفة المؤمن والمؤمن له وأن ما يدفعه يضل ملكا له ما لم تحدث تعويضات أو خسارة، كما أن ما يأخذ من تعويضات يعتبر تبرعا من إخوته عن طيب خاطر تأكيدا لروح التكافل والترابط، وبالتالي تنتفي شبه المقارنة والمراهنة. (منصور و كوديد سفيان، 2012،ص6)

3-خصائص التأمين التكافلي:

ينفرد التأمين التعاوني بخصائص تميّزه عن غيره من أنواع التأمين الأخرى وأهمها:

أ. اجتماع صفة المؤمِّن والمؤمَّن له لكل عضو:

وهذه من أهم الخصائص التي يتميز بها التأمين التعاوني عن غيره، حيث إن أعضاء التأمين التعاوني يتبادلون التأمين فيما بينهم، فهم في نفس الوقت مؤمنون ومؤمن لهم، واجتماع صفة المؤمن والمؤمن له في شخصية المشتركين جميعاً، يجعل الغبن والاستغلال منتفياً.

ب. وجود هيئة رقابة شرعية:

من خصائص التأمين التكافلي أيضا وجود هيئة رقابية شرعية تراجع عمليات الشركة التأمينية تتأكد من مطابقتها لأحكام الشريعة الإسلامية؛

ج. انعدام عنصر الربح:

لا يسعى هذا النوع من الهيئات إلى تحقيق أي ربح من القيام بعمليات التأمين؛ حيث يدفع المشتركون اشتراك التأمين بنية التبرع وليس بنية تحقيق أرباح و ذلك لدرء أثر المخاطرة التي قد تحدث.

4- الصيغ المطبقة لإدارة شركات التأمين التكافلي:

لعل من أبرز الصيغ المطبقة في شركات التأمين التشاركي عقدي الوكالة والمضاربة وفقا للصيغ المبينة في الجدول رقم (1)

الجدول 1: الصيغ المطبقة لإدارة أعمال التأمين التكافلي.

الصيغة	تطبيق الصيغة في إدارة أعمال التأمين التكافلي
1-إدارة العمليات التأمينية وتوظيف الاشتراكات على أساس عقد الوكالة بأجر.	تبعا لهذه الصيغة، تقوم الشركة بأعمال التأمين وكذلك العمليات الاستثمارية بصفتها وكيلة عن هيئة المشتركين مقابل أجر معلوم.
2-إدارة العمليات التأمينية وتوظيف اشتراكات الصندوق على أساس المضاربة.	بمقتضى هذه الصيغة، تقوم شركة التأمين بدور المضارب بمال الغير بينما يقوم المشتركون بدور صاحب المال، حيث يقتسم كل من الطرفين الأرباح المحققة الناتجة حسب النسبة المتفق عليها، بالإضافة إلى النسبة المحددة بينهما فيما يتعلق بالفائض الناتج عن عمليات التأمين بصفتها مضارب عن قيامها بالعمليات التأميني.
3-إدارة أعمال التأمين عن طريق الدمج بين صيغتي الوكالة والمضاربة.	نيابة عن هيئة المشتركين تقوم الشركة بإدارة العمليات التأمينية بصفتها وكيلا مقابل أجر محددا ، و بتوظيف المتوفر من الاشتراكات بصفتها مضاربا مقابل حصة مشاعة من الربح الناتج.
4-إدارة عمليات التأمين على أساس الوكالة بغير أجر واستثمار الاشتراكات المتوفرة على أساس المضاربة.	تتولى الشركة إدارة جميع العمليات التأمينية دون أن تتقاض أجرا على ذلك، بينما تقوم باستثمار المتاح من أموال المساهمين بالإضافة إلى الاشتراكات بصفتها مضاربا مقابل نسبة معلومة من الربح المحقق.

المصدر: صباغ أحمد محمد .(مارس،2008). "أسس وصيغ التأمين الإسلامي. المؤتمر الثالث للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية. دمشق. ص7-8.

II- واقع وآفاق صناعة التأمين التكافلي

تعد خدمات التأمين التكافلي أحد الدلائل على التطور الملحوظ في توسيع نطاق تقديم الخدمات والمنتجات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الاسلامية، وكذا مساهمتها في نمو التمويل الإسلامي الذي بلغت اصوله تريليوني دولار سنة 2015، سنحاول من خلال هذا عرض واقع التأمين التكافلي واهم التطورات التي مر بها خلال الفترة 2006-2012 ، والوقوف على تحدياته وآفاقه المستقبلية.

1- واقع صناعة التأمين التكافلي:

يشكل التأمين التكافلي حلقة أساسية متممة لنظام التمويل الإسلامي، وتتركز أسواق التأمين التكافلي بشكل كبير في دول مجلس التعاون الخليجي وجنوب شرق آسيا بقيادة كل من المملكة العربية السعودية وماليزيا.

أ-نظرة على سوق التأمين التكافلي في العالم:

بلغ حجم أصول التأمين التكافلي العالمي حوالي 33 مليار دولار أمريكي عام 2014(MEGA, 2016,p6) ، وقدرت حجم اشتراكات التأمين التكافلي العالمي بمبلغ 14.9 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2015.(Augustine,2016)

يوضح الشكل (1) أن صناعة التمويل التكافلي العالمي شهدت نموا قويا تراوح بين 13 و 14 % سنويا، وأن حجم التكافل العام أعلى من التكافل العائلي، هذا الأخير بلغت نسبته في 2015 حوالي 17 % مقابل 83 % للتكافل العام ، وذلك بسبب سيطرة أسواق دول مجلس التعاون الخليجي على التكافل العام بحصة سوقية إجمالية بلغت 88 %من سوق التكافل العام في عام 2015. وقد سجلت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة أقوى نمو في التكافل العام في عام 2015 بنسبة نمو قدرها 20 % و 19 % من إجمالي المساهمات.(Augustine,2016)

الشكل 1 : نمو التأمين التكافلي للفترة (2012-2015)

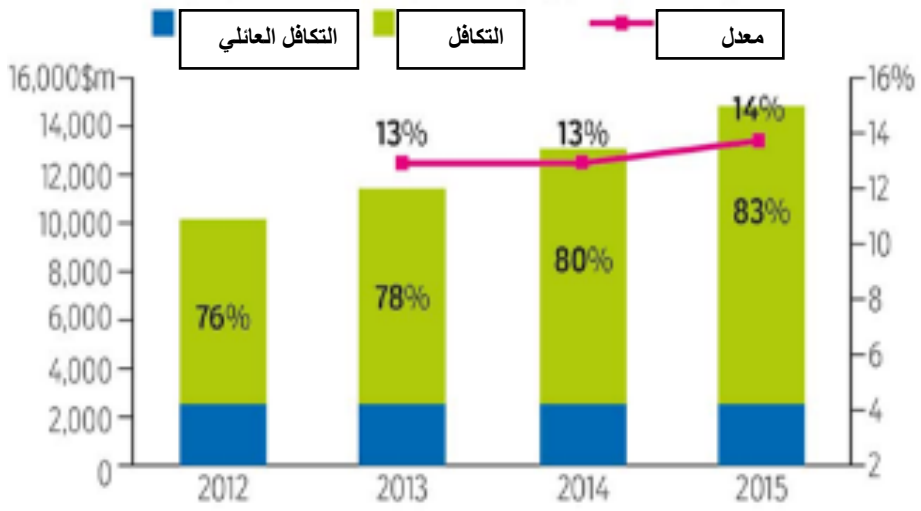

SOURCE: Milliman Research.(, July 2017) , ***Global Takaful report 2017***.p :07

على الصعيد الإقليمي، نمت إجمالي اشتراكات التامين التكافلي في اسواق مجلس التعاون الخليجي بمعدل نمو سنوي مركب بلغ 18 % خلال الفترة من 2012 إلى2015. في حين سجلت جنوب شرق آسيا نموا سلبيا بنسبة 4 % وسجلت إفريقيا معدل نمو سنوي مركب بلغ 19 في المائة خلال نفس الفترة(Augustine,2016) .

بلغ عدد الشركات التي تقدم خدمات التامين التكافلي في العالم حوالي 308 شركة، منها 215 شركة للتأمين التكافلي و 93 نافذة للتأمين التكافلي موزعة في العالم كما هو موضح في (الجدول 2)

الجدول 2: توزيع شركات التأمين التكافلي حول العالم 2014

المنطقة	مؤسسات التأمين التكافلي	نوافذ التامين التكافلي
مجلس التعاون الخليجي	94	9
جنوب شرق آسيا	32	62
باقي دول منطقة MENA	66	04
شرق آسيا	13	11
إفريقيا	6	6
أوروبا	2	1
أمريكا الشمالية	1	/
أمريكا الجنوبية والكاريبي	1	/
الإجمالي	**215**	**93**

SOURCE: IFSB. (2016). *ISLAMIC FINANCIAL SERVICES INDUSTRY STABILITY REPORT 2016.* p :7

على الرغم من معدلات النمو الكبيرة في قطاع التأمين التكافلي إلا أنه لا يشكل سوى 1 %تقريبا من أصول التمويل الإسلامي. فحسب الشكل (2) فإن الصيرفة الإسلامية تستحوذ على ما يقارب 80%من أصول التمويل الإسلامي التي بلغت 1.88 تريليون دولار عام 2015 (IFSB, 2016,p7) ، وتأتي في المرتبة الثانية الصكوك الإسلامية بنسبة 15% ، في حين أن قطاعي التكافل وصناديق الاستثمار حازا على 1%و4% على التوالي .

الشكل 2: توزيع أصول التمويل الإسلامي (2015)

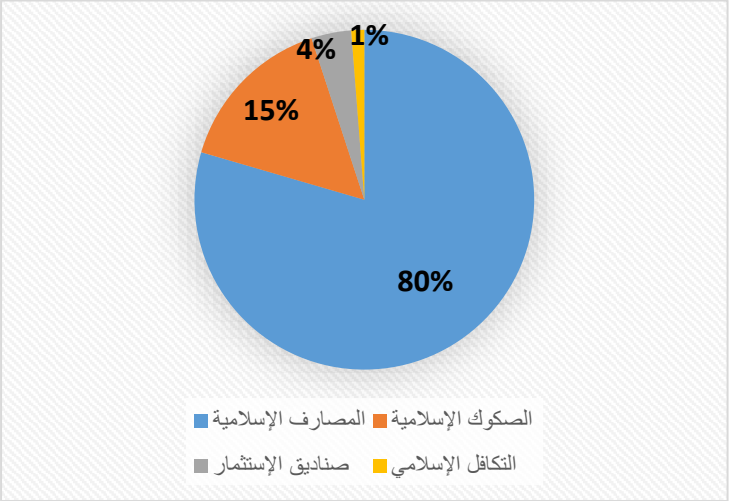

المصدر: من إعداد الباحثين

ب–نظرة عامة على سوق التأمين التكافلي في دول مجلس التعاون الخليجي

تستحوذ دول مجلس التعاون الخليجي 77% (Augustine,2016) من سوق التكافل العالمي وتعتبر المملكة العربية السعودية أكبر سوق للتأمين في المنطقة وتليها الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الثانية.

وقد قدر إجمالي المساهمات التكافلية في دول مجلس التعاون الخليجي بنحو 8.9 مليار دولار أمريكي سنة 2015، (MEGA, 2016,p6) وحققت نموا إجماليا بنسبة 20 %، في حين ارتفعت أقساط التأمين التقليدية بنحو10%(Pathak, 2016) خلال نفس السنة.

حقق التكافل العائلي في منطقة الخليج نموا قياسيا بنسبة 34 % في عام 2015 من إجمالي المساهمات، وذلك نتيجة للنمو المرتفع في الإمارات، مدفوعا بإجبارية التأمين الصحي في دبي.(Augustine,2016)

بلغ عدد شركات التكافل في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي (94من أصل 215)، مما يعكس حجمها في إجمالي المساهمات العالمية.

فيما يخص الربحية، فإن سوق التأمين الإسلامي في دول مجلس التعاون الخليجي قد حقق فائضا بلغ أكثر من 260 مليون دولار في عام 2015 و160 مليون دولار في النصف الأول من عام 2016.(Pathak, 2016)

تعد الزيادة السكانية لا سيما زيادة أعداد الأجانب وزيادة متوسط العمر وزيادة الوعي من أهم عوامل النمو الرئيسية لقطاع التأمين في منطقة الخليج. ومن العوامل الأخرى التي تلعب دوراً في نمو هذه الصناعة أيضاً النمو الاقتصادي المستدام الذي ينعكس على مستويات الدخل للسكان، بالإضافة إلى أن أعمار غالبية السكان هم دون 30 سنة الأمر الذي يعني وجود نزعة قوية للإنفاق على السيارات والعقارات السكنية وهذا يترجم إلى زيادة الطلب على منتجات التأمين ذات الصلة. كما أن الاستثمارات الحكومية الرامية إلى التنوع الاقتصادي في مختلف القطاعات تخلق فرص تأمين جديدة .

تعتبر المملكة العربية السعودية رائد صناعة التكافل على المستوى العالمي ويعتبر قطاع التأمين السعودي محركا رئيسيا لنمو صناعة التأمين التكافلي في العالم.

ينشط في سوق التكافل السعودي حوالي 28 شركة تأمين تعاوني (التأمين وإعادة التأمين) بإجمالي مساهمات قدرها 8.1 مليار دولار أمريكي في عام 2014 (IFSB, 2016,p14)، ويهيمن على السوق السعودي التأمين العام.

هذا وتعتبر الإمارات العربية المتحدة ثاني أكبر سوق تكافل في العالم وفي منطقة دول مجلس التعاون الخليجي. وتشكل مساهمة التكافل الإجمالية في الإمارات العربية المتحدة 15 %من إجمالي مساهمة التكافل الإجمالية في منطقة الخليج (MEGA, 2016,p8) وبلغت حصة الإمارات من سوق التأمين التكافلي العائلي ما يقارب 42 %(الطويل، 2017) من إجمالي الأقساط المكتتبة على صعيد دول مجلس التعاون الخليجي بحوالي 306 مليون دولار عام 2016 لتحتل بذلك الصدارة على مستوى دول الخليج والمرتبة الثالثة عالميا بعد كل من ماليزيا ب855 مليون دولار وإندونيسيا ب600 مليون دولار (الطويل، 2017).

تشير جميع المؤشرات والبيانات الإحصائية لشركات التأمين التكافلي في الإمارات إلى استمرار النمو والتوسع في نشاط التكافل في كافة المجالات، وتظهر مؤشرات التكافل بين أعوام 2008-2015 ازدياد عدد شركات التأمين التكافلي المرخصة من قبل الهيئة بنسبة 57% ليصل عددها إلى 11 شركة في 2015، وارتفعت الأقساط المكتتبة لها بنسبة 33% لتصل قيمتها إلى نحو 2.711 مليار درهم (فياض، 2017) ، وهذا ما يدلل على قوة وصلابة اقتصاد التأمين في الدولة ومدى قابلية نموه وارتفاع ارباحه، وخلق مزيد من الاستثمارات والأقساط المكتتبة.

تعد الإمارات الأولى عالمياً في مبادرات تقنين المعاملات المالية الإسلامية ومنها التأمين التكافلي، وتعكس هذه المؤشرات، وجود فرص أمام صناعة التكافل في سوق الإمارات وفرص النمو الكبيرة التي تملكها شركات التكافل العاملة فيها، وما يدعم هذه الفرص هو استمرار الدولة في إصدار التشريعات والقوانين التنظيمية التي تدفع بهذه الصناعة نحو الأمام، فقد أصدرت هيئة التأمين التعليمات المالية لشركات التأمين التكافلي في نهاية 2014، والتي أعطت للإمارات الأسبقية أيضاً على مستوى الشرق الأوسط في تبني أحدث متطلبات قياس الملاءة المالية.

ج–نظرة عامة على سوق التأمين التكافلي في ماليزيا وإندونيسيا

تقود ماليزيا صناعة التكافل في منطقة جنوب شرق آسيا. ويصل عدد شركات التأمين التكافلي في ماليزيا إلى 17 شركة للتأمين التكافلي (التكافل وإعادة التكافل) (IFSB, 2016,p15) تحظى بدعم حكومي في جميع الجوانب بالإضافة إلى زيادة في عدد السكان المسلمين –وزيادة وعيهم بتوافق التكافل مع الشريعة.

تشكل مساهمة التكافل الإجمالية في ماليزيا حوالي 3 مليارات دولار سنة 2014 (IFSB, 2016,p15) ، وحققت صناعة التكافل الماليزية نموا أسرع من التأمين التقليدي، حيث سجل التكافل العام والعائلي نموا بنسبة 8.3٪ و 9.7٪ على التوالي، في نهاية يونيو 2015، مقارنة مع نمو التأمين العام والتأمين على الحياة التقليديين بنسبة 6.6٪ و -0.4٪ على التوالي. (MEGA, 2016,p10) ومن المرجح أن يؤدي توسيع نطاق ابتكار منتجات التأمين التكافلي وتوزيعها إلى دفع نمو القطاع مع زيادة القبول العام للنموذج.

في إندونيسيا، توسعت سوق التأمين التكافلي لتشكل 6.2٪ من سوق التأمين في إندونيسيا في نهاية عام 2015، مقارنة ب 2.6٪ في نهاية عام 2010. وازدادت مساهمات القطاع بحوالي 4.1٪ لتصل إلى نحو 757 مليون دولار أمريكي في عام 2015، متفوقا على قطاع التأمين التقليدية الذي حقق نموا أكثر تواضعا بنسبة 1.6٪. (MEGA, 2016,p10)

2-التحديات المستقبلية لسوق التأمين التكافلي.

رغم النجاح المتواصل لصناعة التأمين التكافلي واتساع تطبيقاتها في العالم، إلاَّ أنها تواجه مجموعة من التحديات، والتي يمكن تصنيفها إلى تحديات تتعلق بالبيئة الداخلية ومنها ما يتعلق بالبيئة الخارجية، والتي نستعرضها من خلال ما يلي (صليحة، 2015،ص139):

أ. تحديات تتعلق بالبيئة الداخلية:

إن تحديات البيئة الداخلية لصناعة التأمين التكافلي على المستوى العالمي تتفق إلى حد كبير في جملة من النقاط هي:

- قلة الوعي والثقافة التأمينية التكافلية سواء بالنسبة للعاملين في شركات التأمين التكافلي، بسبب الخلفية المهنية التجارية أو بالنسبة لمختلف أفراد المجتمع بسبب الجهل بثقافة التكافل في المجتمع؛
- عدم قيام شركات التأمين التكافلي بتطوير وابتكار منتجات تأمينية تكافلية؛
- عدم وجود كوادر تسويقية مؤهلة تأهيلاً فقهياً وفنياً لطرح خدمات التأمين التكافلي وقدرتها التامة للإجابة على أسئلة واستفسارات المؤمَّن لهم؛
- غياب أنظمة الرقابة الشرعية، حيث لا تزال بعض شركات التأمين التكافلي غير مهتمة بشكل أو بآخر بإيجاد نظام للرقابة الشرعية.
- تختلف الآراء في ملكية الفائض وطرق توزيعه. إذ تمثل هذه النقطة تحدي كبير بالنسبة لشركات التامين الإسلامية ونقاط اختلاف جوهرية يجب الفصل فيها لتجنب الوقوع في الشبهات.

ب. تحديات تتعلق بالبيئة الخارجية:

تتعدد التحديات الخارجية التي تواجه نشاط شركات التأمين التكافلي وتتمثل أهمها فيما يلي:

- تضرر شركة التأمين التكافلي بفعل التضخم وعدم الاستقرار النقدي، لأن قيمة التكاليف التي تتحملها ستكون أعلى من القيمة التي أبرم وفقاً لها عقد التأمين؛
- حدة المنافسة بين شركات التأمين التكافلي والتجاري خاصة مع لجوء هذه الأخيرة إلى فتح نوافذ لتقديم خدمات تأمين تكافلي؛
- مسألة وضع وإعداد قانون خاص بصناعة التأمين التكافلي بحيث يكون منفصلاً ومستقلاً عن قانون التأمين التجاري فمعظم الدول ما زالت عملية تنظيم صناعة التأمين التكافلي فيها تتم وفقا للقانون الذي تنظم به صناعة التأمين التجاري على الرغم من الاختلافات الجوهرية بينهما؛
- ضعف في نشر الثقافة والتوعية التأمينية من خلال شركات التامين التكافلية؛
- شركات التأمين الإسلامية لا تستطيع الاستثمار إلا في المؤسسات التي تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية؛
- تركز الاستثمارات في قطاعات معينة قد يؤدي إلى عواقب وخيمة على الشركات إذا حصل انهيار في هذه القطاعات؛

- انخفاض عدد شركات إعادة التأمين التكافلي على المستوى المحلي في بعض البلدان وضعف قدرتها المالية؛
- قلة الدراسات التي تهتم بموضوع التأمين التكافلي وكذلك عدم تناوله في الدوريات والمجلات العلمية والصحف اليومية وكافة أدوات وأجهزة الثقافة والإعلام؛
- عدم التزام بعض شركات التأمين التكافلي بالوفاء بوعودها حيال توزيع الفائض التأميني الذي يعتبر أحد أهم مبادئ التأمين التكافلي ومن أهم الفروق بينه وبين التأمين التجاري؛
- المماطلة والتراخي في سداد المطالبات من شركة تأمين تكافلي يؤثر في مصداقية نشاطها.

3-آفاق صناعة التأمين التكافلي:

يمكن التنبؤ بمستقبل واعد ينتظر صناعة التأمين التكافلي على الرغم من التحديات التي تواجهها، خاصة مع ازدياد ثقافة التأمين التكافلي بعد خروج المؤسسات المالية والمصارف الإسلامية من الأزمة المالية 2008 بأقل خسارة.

وعلى العموم، تشهد صناعة التكافل نموا واعدا في جميع أنحاء العالم، على الرغم من أنها لا تشكل سوى 1.1 % من إجمالي حصة سوق التمويل الإسلامي؛ ومن المتوقع أن تستمر أسواق دول مجلس التعاون الخليجي وآسيا في الحفاظ على نموها الإيجابي؛ وفي إطار رابطة أمم جنوب شرق آسيا، ستظل ماليزيا وإندونيسيا الأسواق الرئيسية لصناعة التكافل؛ ويعزى النمو التكافلي الناجح في ماليزيا أساسا إلى البيئة التنظيمية الداعمة وبيئة الأعمال المواتية في حين استغلت إندونيسيا السوق الكبيرة المحتملة غير المستغلة. ويواصل كلا البلدين تعزيز ممارسات السوق وتوسيع قنوات التسليم وتعزيز التنظيم.

في حين ستظل المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة هما الفاعلين الرئيسيين في منطقة مجلس التعاون الخليجي بسبب الدعم التنظيمي القوي وزيادة الوعي تجاه الحاجة إلى التأمين والحماية.

في أوروبا، تمتلك المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا إمكانات كاملة لتطوير صناعة التكافل نظرا لتركيز المجتمعات المسلمة في هذه البلدان. أما في القارة الإفريقية، فإن كينيا وتونس ونيجيريا بدأت تظهر أسواقا تكافلية تميزت بمبادرات تنظيمية داعمة عموما.

إن نمو سوق التكافل على الصعيد العالمي مدفوع بالتطور المثير للصيرفة والتمويل الإسلامي كجزء من التطور الطبيعي والتطور الإسلامي للقطاع المالي. ومع ذلك، لا تزال الصناعة تواجه العديد من التحديات والقضايا في العديد من الجوانب، ولا سيما اختراق منخفض والنقص في رأس المال البشري، وعدم كفاية والقدرات التكنولوجية، والحوكمة غير الفعالة والممارسات، والافتقار إلى الابتكار في نموذج الأعمال التجارية لمراكز السوق الجديدة.

من المتوقع أن تصل اصول صناعة التكافل العالمية حوالي 47,434 مليار دولار بحلول 2020 بمعدل نمو سنوي 6%، كما هو موضح في الشكل رقم (3).

الشكل 3: النمو المتوقع للأصول التكافلية حتى عام 2020.

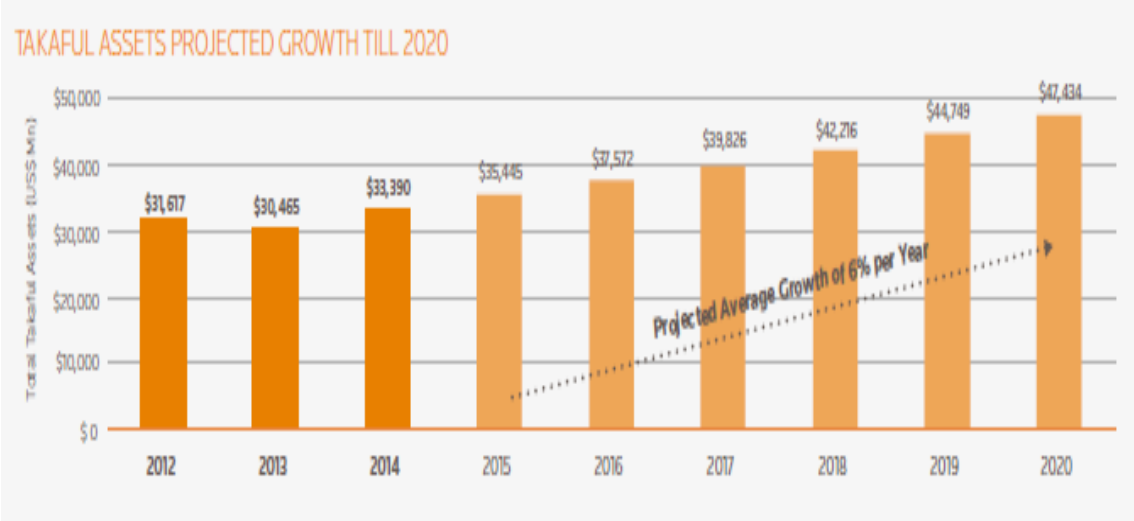

SOURCE: Thomson Reuters.(2015) . ***Islamic finance development report 2015***.p :62.

كما كشف تقرير "التكافل: التحديات العالمية أمام الحكومة وأداء النمو" الذي أصدره "مركز دبي للصيرفة والتمويل الإسلامي " على هامش أعمال "القمة العالمية للاقتصاد الإسلامي 2015 "، أن الوقت تتزايد فيه الحاجة لسد الثغرات الحالية ضمن قطاع التكافل الإسلامي في إطار التعاون والتنسيق الفعال بين الحكومات والخبراء والقائمين والمعنيين بالاقتصاد الإسلامي وأشار إلى أن سوق التأمين التكافلي مرشحة للنمو بشكل أسرع من التأمين التقليدي على مستوى العالم.

ويتوقع على المدى الطويل أن تستمر معادلات النمو التأمين الإسلامي في التصاعد آخذين في الاعتبار التركيبة السكانية في الدول الإسلامية التي معظمها شباب إضافة إلى الاستقرار في اقتصاديات معظم الدول الإسلامية خاصة في منطقة الخليج وماليزيا والنمو الاقتصادي السريع في عدد من الأسواق مثل تركيا وأندونسيا ودخول سلطنة عمان مؤخرا في مجال الصيرفة الإسلامية والتأمين الإسلامي. (فركاوي، 2015،ص16)

علما أن الخبراء استندوا في توقعاتهم لنمو صناعة التكافل إلى:(شنايت وخيضر، 2012،ص12)

أ. النمو الاقتصادي الذي حققته دول عدة خصوصا منطقة الخليج مستفيدة من ارتفاع أسعار النفط والنمو الاقتصادي الكبير اضافة إلى النمو الديمغرافي في أسواق المنطقة وانتشار الوعي وتزايد أعداد الشركات القطاع ودخولها إلى أسواق جديدة كما أن منتجات التكافل باتت اليوم أكثر طلبا سوءا للمسلمين أو الغير المسلمين خصوصا فيما يتعلق بمبدأ الانتشار التكافل مع استمرار النمو في المعارف الإسلامية؛ (الخليل، 2011،ص20)

ب. التباين الحاد بين عدد المسلمين حول العالم مقابل حجم صناعة التأمين الإسلامي، ففيما يمثل المسلمون نحو 24% من سكان العالم نجد أن صناعة التأمين التكافلي لا تمثل سوى 1%من حجم سوق التأمين العالمي؛

ج. ما تشهده صناعة التأمين التكافلي من تطور مستمر سواءا على مستوى التنظيمات والتشريعات في البلدان الإسلامية أو على مستوى الابتكار في المنتجات التي تمكنها من المنافسة؛

د. عدد معتبر من الدول الإسلامية ذات الكثافة السكانية العالية لم تدخل بعد إلى مضمار المنافسة في هذه الصناعة حتى الآن ويتعلق الأمر مثلا بمصر، أندونيسيا وشبه القارة الهندية؛

ه. لا يقتصر التأمين التكافلي على المسلمين فقط إذ 50%من المستثمرين والمساهمين في التأمين التكافلي في سنغافورة ليسوا من المسلمين، أما في ماليزيا فمؤسسات التأمين التكافلي الحديثة إنما هي مؤسسات صينية تستهدف الجمهور المسلم وغير المسلم، وتشير التحاليل أن 20%من عوائد التأمين التكافلي يمكن أن تجلب المستهلكين غير المسلمين وذلك بسبب:

- الشفافية على مردودية المنتجات والاستثمارات؛
- اقتسام الأرباح (الفائض التأميني)؛
- التقيد بالاستثمارات التي ترخص شرعا؛
- فكرة القرض الحسن؛

أما من جهة المساهمين:

- ينطوي سوق التأمين التكافلي على إمكانيات ثمينة.
- يمكن أن تخلق صيغة الوكالة هوامش مهمة بمجرد بلوغ الصناعة سرعة النمو المطلوبة؛
- إمكانية الحصول على نسبة من الربح بصفة المضارب.

خاتمة:

تعتبر مؤسسات التامين التكافلي من أهم المؤسسات الداعة لمسيرة الاقتصاد والتمويل الإسلامي، لما لها من دور كبير في بعث الأمان والطمأنينة لدى الأفراد وتحقيق استقرار المشروعات.

من خلال دراستنا لهذا الموضوع الذي تمحورت إشكاليته حول ما واقع صناعة التأمين التكافلي؟ وما تحدياته وآفاقه المستقبلية؟

توصلنا إلى أن صناعة التأمين التكافلي تمكنت من احتلال مكانة بارزة في الأسواق الكبرى للتمويل الإسلامي وظهر ذلك جليا من خلال النمو الكبير في مختلف مؤشرات هذه الصناعة في السنوات الاخيرة، والتوجه العالمي المتنامي نحو هذه الصناعة .مما يثبت صحة فرضية الدراسة والتي مفادها :لقد استطاعت صناعة التأمين الإسلامي أن تحقق نموا كبيرا وتحتل مكانة بارزة في الأسواق الكبرى للتمويل الإسلامي.

نتائج الدراسة

من خلال الفصل النظري والتطبيقي للدراسة توصلنا الى النتائج التالية:

- يعتبر نظام التأمين التكافلي بديل شرعي لنظام التأمين التجاري والذي أفتى بجوازه معظم الفقهاء المعاصرين وقد حظي بقبول عموم المسلمين لأنه يجسد معنى التكافل لذلك شهد انتشارا واسعا؛
- شهدت صناعة التأمين التكافلي تطورا ملحوظا خلال السنوات الماضية ومن المتوقع أن تتزايد في النمو وهذا راجع إلى التوجه العالمي لهذه الصناعة خاصة بعد أن أثبتت المؤسسات المالية الإسلامية صمودها أمام أزمة 2008؛

- يشكل التأمين التكافلي حلقة أساسية متممة لنظام التمويل الإسلامي، وترتكز أسواقه بشكل كبير في دول مجلس التعاون الخليجي وجنوب شرق آسيا بقيادة كل من المملكة العربية السعودية وماليزيا؛
- بلغ عدد الشركات التي تقدم خدمات التامين التكافلي في العالم حوالي 302 شركة، منها 215 شركة للتأمين التكافلي و 33نافذة للتأمين التكافلي؛
- يواجه قطاع التأمين التكافلي عدة تحديات أبرزها قلة كوادر تسويقية مؤهلة تأهيلا فقهياً وفنياً لطرح خدمات التأمين التكافلي؛ عدم اهتمام بعض الشركات بشكل أو بآخر بإيجاد نظام للرقابة الشرعية؛ ملكية الفائض وطرق توزيعه نقطة تحدي كبيرة بالنسبة لشركات التامين الإسلامية.

الاقتراحات والتوصيات:

بالنظر إلى نتائج المتوصل إليها يمكننا تقديم الاقتراحات التالية:

- ضرورة تطور الأنظمة والقوانين التي تنظم نشاط التأمين التكافلي؛
- العمل على توجيه صناعة التأمين التكافلي إلى غير المسلمين؛
- تحفيز الخبراء على ابتكار نماذج أخرى من التأمين الإسلامي بغية توفير منتجات وخدمات تأمينية تكون متاحة لكل الفئات الاجتماعية، وتتناسب مع مداخيلها وتحقق احتياجاتها؛
- العمل على تمويل برامج للتوعية بحقيقة التأمين التعاوني؛
- تعزيز الاهتمام بشركات إعادة التكافل .وهذه نقطة في غاية الأهمية، لأنه في حال احتياج شركات التكافل إلى تغطية هذا الجانب تلجأ إلى شركات إعادة التأمين التقليدية .وهذا يؤثر في مشروعية التكافل من ناحية وعلى تكامل القطاع من ناحية ثانية؛
- على شركات التكافل أن تعزّز من تنسيقها مع المؤسسات الأكاديمية ومراكز التدريب والتأهيل لتخريج كوادر بشرية مؤهلة لقيادة النمو في قطاع التكافل الإسلامي؛
- المزيد من تعزيز التكامل بين قطاعات منظومة الاقتصاد الإسلامي، هذا التكامل سيوفر لشركات التكافل وإعادة التكافل الإسلامية بيئة ومناخاً محليا وعالميا لتنمو وتزدهر. وهذا يتطلب التركيز على أن الاقتصاد الإسلامي هو حزمة متكاملة يشكل قطاع التكافل إحدى أهم ركائزها.

قائمة المراجع:

1. أسامة عزمي سلام، و موسى شقيري نوري. (2010). إدارة الخطر والتأمين .ط1. الأردن: دار الحامد.
2. شنايت، ص و خيضر خنفري.(2012) ."التأمين التكافلي الواقع والآفاق. المؤتمر الدولي السابع . الشلف: جامعة حسيبة بن بوعلي .
3. صباغ أحمد محمد .(مارس،2008). "أسس وصيغ التأمين الإسلامي. المؤتمر الثالث للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية. دمشق.
4. عبد الرحيم الطويل. (25 04, 2017). % 42 حصة الإمارات من سوق التأمين العائلي إقليمياً – البيان. تاريخ الاسترداد 03 05, 2017، من http://www.albayan.ae/economy/local-market/2017-04-13-1.2913534
5. عبد السلام إسماعيل. (2010). المبادئ الأساسية للتامين التكافلي وتأصيلها الشرعي. المؤتمر الدولي حول التأمين التعاوني أبعاده وآفاقه وموقف الشريعة الاسلامية منه. (صفحة 24). عمان: الجامعة الأوردنية.
6. فاروق فياض. (2017). اقتصاد الإمارات 2016-2017التأمين من حرق الأسعار إلى تحقيق الأرباح . تاريخ الاسترداد 03 05, 2017، من http://www.alkhaleej.ae/economics/page/b3c8d626-0d3a-4a6d-938a-c4c8cff5ee84
7. فركاوي ,ف .(2015) ,أكتوبر .مجلة التكافل والتأمين.(4)
8. فلاق صليحة. (2015). ،متطلبات تنمية نظام التأمين التكافلي تجارب العرب، أطروحة الدكتوراه ،.(جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف،) الشلف.
9. كريمة عيد عمران. (2014). التأمين الإسلامي والتنمية الإقتصادية والإجتماعية .ط3. عمان ، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع.
10. منصور ,ع .ا و كوديد سفيان . (2012) .التأمين التكافلي من خلال الوقف . إشارة إلى شركات تكافل جنوب إفريقيا .الملتقى الدولي السابع حول الصناعة التأمينية، الواقع و أفاق التطوير .الشلف :جامعة حسيبة بن بوعلي.
11. مولاي الخليل. (فيفري, 2011). التأمين التكافلي واقع وافاق. الملتقى الدولي الأول حمل الإقتصاد الاسلامي الواقع ورهانات المستقبل.
12. Augustine, B. D. (2016). Takaful industry reports double-digit growth in the GCC. Consulté le 05 01, 2017, sur www. gulfnews.com/business/sectors/insurance/takaful-industry-reports-double-digit-growth-in-the-gcc-1.2009719
13. IFSB. (2016). Islamic financial services industry stability report 2016.
14. MEGA. (2016). World takaful report. the 11th Edition of World Takaful Conference (WTC). Consulté le 05 01, 2017, sur www.takafulprimer.com/main/downloads/ms_5860.pdf
15. Milliman Research.(,july 2017) ,Global Takaful report 2017.
16. Pathak, S. (2016). Qatar's takaful insurance sector to remain profitable in 2016, says report. Doha. Consulté le 04 22, 2017, sur http://.qatar-tribune.com%2Fnews-details%2Fid%2F22361&usg=AOvVaw2H9IBB-gRUO9fEjDiclQkw
17. Thomson Reuters.(2015) . Islamic Finance Development Report 2015 .